ورقـــة عمـــل

مذكرات و تحاليل المعهد

عدد 53 أفريل 2017

تونس في التقارير الدولية
حول القدرة التنافسية ومناخ الأعمال

تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي : دافوس 2016
تقرير البنك الدولي حول مناخ الأعمال 2016(Doing Business)
تقرير البنك الدولي حول مؤشر أداء الخدمات اللوجستية 2016
منظمة الشفافية الدولية مؤشر تفشي الفساد 2016
التقرير السنوي حول الحرية الاقتصادية 2016

فاضـل العونـي

هذه الوثيقة هي ملك للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (ITCEQ). ويعتبر أي استنساخ كلي أو جزئي، دون الحصول على ترخيص مسبق من المعهد غير قانوني. ويشكل تعديا على ملكيته الفكرية وينوه المعهد إلى أن النتائج والاستنتاجات الواردة في هذا العمل تعود للمؤلف ولا تلزم الادارة ولا سلطات الاشراف.

يشهد الاقتصاد العالمي تباطئا في نسق نموه وانكماشا في الطلب مما زاد في اشتداد المزاحمة على مستوى الاسواق الداخلية و الخارجية و جعل من القدرة التنافسية أمرا يحض بأولوية متزايدة .

و في هذا الاطار تتسابق كل الدول الى كسب رهان المنافسة من خلال السعي الى تحسين مناخ أعمالها و ارساء العديد من البرامج و السياسات الاصلاحية الرامية الى دفع الاستثمار و ارساء مبادئ الشفافية و الحكم الرشيد مما يمكنها من تبوء مراتب مرموقة في مصاف الدول المتقدمة

ولعل النتائج الجد منتظرة من قبل المستثمرين و المؤسسات الدولية للتمويل للتقارير الدولية التي تقوم على ترتيب الدول كل حسب اختصاصه لأكبر دليل على أهمية الاصلاحات و تطور تنافسية الدول

و في هذا الاطار و بغاية البحث عن حقيقة العراقيل التي تحول دون تطور الاستثمار يندرج هذا العمل المتمثل في عرض لأهم نتائج التقارير الدولية في مجال التنافسية و تحسين مناخ الاعمال و مدى تطابقها مع ما يرد في تقارير المعهد.

قراءة جملية لأهم الاستنتاجات

أبرزت جل التقارير الدولية التي تناولت بالدرس الاقتصاد التونسي أن هناك تراجعا في مجمل العناصر والمؤشرات الأساسية المتعلقة بالقدرة التنافسية و مناخ الأعمال مما لا يسمح بتطور الاستثمار الداخلي و الخارجي وتحقيق نسب نمو قادرة على امتصاص البطالة واندماج أكبر في الإقتصاد العالمي و تجاوز الأزمة الحالية.

و تتوافق جل هذه النتائج مع ما ورد في التقارير السنوية لمناخ الاعمال و تنافسية المؤسسة الذي يصدره المعهد التونسي للقدرة التنافسية و الدراسات الكمية بالاعتماد على المعطيات المنبثقة من المسح السنوي حول مناخ الأعمال و الذي يشمل عينة من المؤسسات الخاصة و الناشطة في قطاعي الصناعة و الخدمات و قد أبرزت نتائج المسح المنجز سنة 2016، عدة عوامل تعوق حسن سير وتطور الأعمال بالمؤسسات نذكر منها بالخصوص الوضع السياسي والوضع الأمني والفساد والتمويل البنكي و البنية التحتية للنقل.

كما بينت الدراسات المنجزة إجمالا تراجع تنافسية الإقتصاد التونسي جرّاء الوضع الدولي والضغوطات السياسية والإجتماعية التي شهدتها البلاد خلال السنوات الأخيرة و التطور السلبي المسجل في مختلف المجالات خاصة على مستوى استقرار الاقتصاد الجملي و ديناميكية النمو

هذا بالإضافة الى عدة نقائص هيكلية تتعلق بـ :

- الأداء المنخفض للنظام المصرفي وسوق الأوراق المالية نظرا للمستوى المتدني لرسملة السوق المالية وانخفاض عدد الشركات المدرجة في البورصة والمستوى المرتفع للقروض غير المنتجة.
- ضعف أداء السوق الداخلية لاسيما نتيجة ارتفاع نسبة الضغط الجبائي والضعف النسبي للدخل الوطني الخام للفرد مقارنة بالدول المنافسة.

- البنية التحتية التكنولوجية واستعمال تكنولوجيا الإتصال التي لم ترتق نتائجه إلى مستوى البلدان المنافسة.
- محدودية الطاقة الإبتكارية واقتصاد المعرفة الذي لا يزال أداؤه متدنيا باعتبار انخفاض عدد طلبات البراءات المودعة من قبل المقيمين وغير المقيمين وضعف حصة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من مجموع صادرات الخدمات فضلا عن تأخر الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع من إجمالى صادرات الصناعات التحويلية

و لتوفير الشغل و تحسين مستوى العيش وضمان السلم الإجتماعي في بيئة سليمة و لكسب التموقع التنافسي للاقتصاد التونسى خاصة في ظل المستجدات والتغيرات التي يشهدها العالم لا بد من المرور من مرحلة التشخيص الى التسريع في سن القوانين والتشريعات الضرورية و تفعيلها للقيام بالاصلاحات اللازمة و بالتالي توفير مناخ أعمال ملائم لاستقطاب الإستثمار وتعزيز قدرة المؤسسة على مجابهة المزاحمة في الأسواق الداخلية والخارجية.

المنتدى الإقتصادي العالمي دافوس

2016

يصدر هذا التقرير عن المنتدى الإقتصادي العالمي دافوس ويعنى بتحليل تنافسية عينة من البلدان تتغير من سنة إلى أخرى حسب توفر المعطيات وقابليتها للمقارنة حيث شملت في التقرير الحالي 138 بلدا مقابل 140 في التقرير الفارط.

وتعتمد المقاربة التي يتوخاها التقرير على مؤشر التنافسية الكلية Global Competitiveness Index الذي يعكس مدى التقدم المسجل في مختلف المجالات التي تتعلق بالقدرة على تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومستديمة إنطلاقا من البنية الأساسية والقدرة على الإبتكار والإستعداد التكنولوجي وصولا إلى نجاعة الأسواق والإستراتيجيات المعتمدة في تحقيق النمو والرفاه الإقتصادي.

ويتم احتساب هذا المؤشر بالإعتماد على مجموعة من المتغيرات الكمية والنوعية مبوبة في 12 ركيزة تتمحور حول ثلاثة عوامل تم تحديدها وفق أولويات ومراحل التنمية حيث تهتم الأولى بالمتطلبات الأساسية والثانية بالعوامل المتعلقة بفاعلية وجدوى إقتصاد السوق والسياسات المعتمدة، في حين تشمل الثالثة عوامل الإبتكار وديناميكية الأعمال.

و تجدر الملاحظة أن أكثر من 80 % من المؤشرات تعتمد على تصور 80 شركة (سبر آراء وليست معطيات كمية) مما يحد بشكل كبير من مصداقية النتائج ويؤثر على شفافية التوصيات (مثال : ترتيب تونس الأولي في مجال انتشار مرض السيدا و67 في مجال تأثير مرض السيدا على الأعمال.)

1. النتائج على المستوى العالمي

العشرة بلدان الأوائل					
البلد	2012	2013	2014	2015	2016
سويسرا	1	1	1	1	1
سنغافورة	2	2	2	2	2
الولايات المتحدة الأمريكية	5	7	3	3	3
هولندا	8	5	8	5	4
المانيا	4	6	5	4	5
السويد	6	4	10	9	6
المملكة المتحدة	10	8	9	10	7
اليابان	9	10	6	6	8
هونغ كونغ	7	9	7	7	9
فنلندا	3	3	4	8	10

تبرز النتائج تحسنا على المستوى العالمي لمؤشر التنافسية حيث ارتفع المعدل العام من 4.23 الى 4.27وازداد الحد الأقصى من 5.76 السنة الماضية إلى5.81 خلال هذه السنة.

على مستوى تركيبة ترتيب العشرة بلدان الأوائل لم يطرأ تغيرا كبيرا ما عدى تبادل في بعض المراكز حيث حافظت سويسرا وسنغافورة والولايات المتحدة على المراتب الأولى وارتقاء هولندا الى المرتبة الرابعة وتقدم المملكة المتحدة الى المرتبة 7 بعد أن كانت فى الرتبة 10 والسويد منن التاسعة الى 6 وكانت المراتب الأخيرة من نصيب اليمن(138) موريتانيا (137) وتشاد(136) وبور ندى (135).

أما عن تطور الترتيب فقد كانت أعلى نسبة تحسن من نصيب الهند بـ16 مركزا (من 55 إلى 39) والبانيا بـ13 مركزا (من 93 إلى 80) والجاميبك بـ11 (من 86 إلى 75) أما بالنسبة للتراجع فقد بين مدى تأثر القدرة التنافسية بمستوى الفقر والتقدم التكنولوجي والاستقرار الأمني والسياسي حيث كان أشد حدة في كل من زمبيا (22-) وقبرص (18-) وملدوفيا التي تراجعت بـ 16 مركزا.

وعموما تبين النتائج أن نسق تحسن تنافسية البلدان النامية أهم من البلدان المتقدمة خاصة خلال العشر سنوات الأخيرة مما يبين تنامي وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي وتحوله تدريجيا في اتجاه البلدان الصاعدة مثل الصين وبعض بلدان أوروبا الشرقية.

2. نتائج تونس

شهد مؤشر تنافسية الإقتصاد التونسي تراجعا مقارنة بما ورد في تقرير 2015 وهو ما نجم عنه تدحرج في الترتيب حيث جاءت تونس في المركز 95 بعد أن كانت في المركز 92. كما أصبحت في المركز العاشر عربيا وتصدرت الإمارات العربية المتحدة المجموعة العربية متقدمة إلى المركز 16 ثم قطر (18) والعربية السعودية (29). أما على المستوى الإفريقي، فقد احتلت تونس المركز الثامن تاركة الصدارة إلى دولة جزر موريس التي حلت في المرتبة 45 ثم جنوب إفريقيا (47) ورواندا (52) وبوتسوانا 64 و المغرب (70) وناميبيا (84) والجزائر(87).

الترتيب حسب مؤشر التنافسية الكلية

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
فرنسا	18	21	23	23	22	21
الصين	26	29	29	28	28	28
تايلندا	39	37	37	31	32	34
البرتغال	45	49	51	36	38	46
تشيكيا	38	39	46	37	31	31
موريس	54	54	45	39	46	45
بولونيا	41	41	42	43	41	36
تركيا	59	43	44	45	51	55
إيطاليا	43	42	49	49	43	44
بلغاريا	74	62	57	54	64	50
جنوب إفريقيا	50	52	53	56	49	47
رومانيا	77	78	76	59	53	62
المجر	48	60	63	60	63	69
الأردن	71	64	68	64	64	63
المغرب	73	70	77	72	72	70
تونس	**40**	**..**	**83**	**87**	**92**	**95**
مصر	94	107	118	119	116	115

أما على مستوى الركائز، تبين النتائج أن تونس سجلت تراجعا في أغلبها، وبصفة أدق، يبرز ذلك على مستوى :

- **التعليم العالي والتكوين** : خسرت تونس فى هذا المجال **17 مرتبا** وأصبحت فى المركز93 بعد أن كانت في المركز 76 وتدني ترتيب تونس خاصة فى جودة النظام التربوي – 18، الإلتحاق بالتعليم الثانووى -12، البحث والتكوين في مراكز العمل -11 وجودة إدارة المدارس -9.

- **البنية الأساسية** : سجلت هذه الركيزة خسارة 3 **مراتب** وتعود بالأساس إلى تدني الحاصل على مستوى البنية الأساسية للنقل الجوي والموانى-8 وجودة البنية التحتيةللنقل الجوى-10 وجودة البنية التحتية للسكك الحديدية -6 وتوفر مقاعد للطيران -13

- **إستقرار الاقتصاد الكلي** : حيث سجلت تونس **تراجعا** فى الترتيب بـ **2** مراكز (من المركز 97 إلى 99) جراء تأخر في مؤشر عجز ميزانية الدولة في الناتج المحلي الإجمالي بـ 15 مركزا ونسبة التضخم بـ 3 مراكز والدين الحكومى بـ 1.

- **الصحة والتربية** : تأثر ترتيب هذه الركيزة الذي شهد فقدان **1 مرتبة**، خاصة بتدني مؤشر الإلتحاق بالتعليم الأساسي بـ 11 من المركز (من المرتبة 10 الى21). وحالات السل بـ-2

وشهدت تونس إستقرارا على مستوى 3 مؤشرات.

حجم السوق 69 و الإستعداد لاستغلال التكنولوجيات الحديثة 80 و نجاعة سوق الشغل 133

كما سجلت تونس تحسنا على مستوى المؤشرات التالية :

- **الطاقة الإبتكارية** : الذي شهد ترتيبها تقدما بـ 6 **مراكز** تعود بالأساس إلى تحسن القدرة على الإبتكار بـ 10 نقاط من المرتبة 109 إلى المرتبة 99 والإبتكار من110 إلى 104 ونفقات المؤسسة فى البحث والتطوير بـ 2 مراكز من 111 إلى 109.

- **نجاعة سوق السلع** : وقد شهد الترتيب تحسنا بـ **5** مراتب شمل جل المؤشرات المكونة لهذه الركيزة نذكر من أهمها الترتيب الخاص بمؤشر فعالية سياسة مكافحة الإحتكار الذى سجل تقدما بـ 8 مراكز من 103 إلى 96 وشدة المنافسة المحلية وانتشار الحواجز التجارية بـ +6 ودرجة مسايرة ذوق وحاجيات المستهلك +4.

- **نجاعة السوق المالية** : الذي سجل تقدما بـ **3 مراكز** وذلك جراء التحسن الملحوظ فى ترتيب مؤشر وتوفر الخدمات المالية بـ 21 مركزا من 121 الى 100 وتنظيم أسواق الأوراق المالية بـ 17 مركزا من الرتبة 94 إلى 77 و التمويل عبر السوق المالية بـ 8 مراكز (من المرتبة 70 إلى 62) ومتانة الجهاز البنكي بـ 4 مراكز(من المرتبة 131 إلى 127).

- **ديناميكية الأعمال** : سجلت تونس تحسنا فى هذا الجانب بـ 3 مراكز وخاصة على مستوى مدى تلبية الطلب الداخلي بالإنتاج إذ سجل تقدما بـ 26 مركزا من 82 إلى 56 و قدرة المؤسسة على التسويق +19 من 116 إلى97 وتطور عملية الإنتاج من 103 إلى98.

- **المؤسسات** : شهدت تونس تحسنا بمركز واحد جراء تقدم ملحوظ في مؤشر حماية المستثمر بـ 20 مرتبة من 81 إلى 61 وحماية الملكية الفكرية بـ 11 مركزا من 90 إلى 79 و الجريمة المنظمة بـ 10 مراكز من 97 إلى 87 و نجاعة الإطار القانوني في فض النزاعات من 74 إلى 64.

ترتيب تونس في مؤشر التنافسية الكلية ومكوناته

	2011	2013	2014	2015	2016	الفارق
مؤشر التنافسية الكلية	40	83	87	92	95	**3-**
الركائز الأساسية	42	74	85	78	79	**1-**
المؤسسات	41	73	81	79	**78**	**1-**
البنية الأساسية	52	77	79	80	83	**3-**
استقرار الاقتصاد الكلي	38	96	111	97	**99**	**2-**
الصحة والتربية	38	47	53	58	59	**1-**
ركائز النجاعة	58	88	94	98	103	**5-**
التعليم و التكوين	44	73	73	76	93	**17-**
نجاعة سوق السلع	44	88	107	118	113	**5+**
نجاعة سوق الشغل	106	132	129	133	133	**0**
نجاعة السوق المالية	76	110	117	122	119	**3+**
الاستعداد لاستغلال التكنولوجيات الحديثة	58	83	90	80	**80**	**0**
حجم السوق	63	64	64	69	69	**0**
ركائز الابتكار وتطور الأعمال	43	79	93	110	104	**6+**
ديناميكية الأعمال	52	76	88	104	101	**3+**
الطاقة الابتكارية	37	88	99	110	104	**6+**

ويشير التقرير إلى أن أهم العراقيل التى يتعرض إليها مناخ الأعمال في تونس هي البيروقراطية وعدم الإستقرار السياسي والرشوة وصلابة قانون الشغل وصعوبة الحصول على التمويل وارتفاع معدلات الضرائب وعدم ملاءمة النظام التعليمى لاحتياجات سوق الشغل.

إجمالا، فقد بينت النتائج تأثر مستوى تنافسية الإقتصاد التونسي بوضعية ما بعد ثورة 14 جانفي، حيث كشفت عديد النقائص خاصة على مستوى المؤسسات والمنشآت العمومية وتدهور الوضع الأمني و-بروز ضاهرة الارهاب ، مما أثر سلبا على مناخ الأعمال زيادة على التحركات النقابية. وقد أدت كل هذه العوامل إلى تراجع الإستثمار ولاسيما في البحث والتطوير وتدني الطاقة الإبتكارية وبالتالي تأثر القدرة التنافسية للمؤسسة.

ولاستعادة التموقع التنافسي لتونس خاصة في ظل المستجدات والتغيرات التي يشهدها العالم، لا بد من تركيز مزيد من الإصلاحات على مستوى المؤسسات وتحسين مناخ الأعمال ومزيد الإنفتاح على الخارج لاستقطاب الإستثمار والإستفادة من الفرص المتاحة.

3. مجالات الأسبقية والنقائص

يعتمد التقرير على عدد من المؤشرات الفرعية سواء منها الكمية أو النوعية لتقييم مدى التطور المسجل في المجالات التي تتعلق بالقدرة التنافسية للإقتصاد. وتم تصنيف هذه المجالات إلى مجالات الأسبقية وهي التي يكون فيها ترتيب تونس أفضل من المرتبة 50 ومجالات التدارك وهي التي يكون فيها ترتيب تونس متدنيا (بعد المرتبة 100).

مجالات الأسبقية لمؤشر التنافسية الكلية

الركائز/المجالات	2016
مدى حياد الإدارة في أخذ القرارات	50
ترشيد النفقات العمومية	46
حقوق الملكية	49
كثافة الهاتف الجوال	42
إنتشار مرض السيدا	1
نسبة التمدرس في الأساسي	21
نسبة الواردات من الدخل المحلي	46
كلفة فصل العمال	45
توفر العلماء والمهندسين	48

مجالات التدارك لمؤشر التنافسية الكلية

الركائز / المجالات	2016
المؤسسات	
صعوبة التعامل مع الإجراءات الإدارية	104
نجاعة مجالس الإدارة	101
تأثير الإرهاب على الأعمال	127
البنية الأساسية	
نوعية الموانىء	100
إستقرار الإقتصاد	
نسبة الادخار	109
نسبة التضخم99	100
التعليم العالي والتكوين	
جودة النظام التربوي	**107**
توفر مراكز البحث والتكوين	**118**
توفر الانترنات في المعاهد	**122**
وفرة المكونين	**114**
نجاعة سوق السلع	
ظاهرة سيطرة بعض الشركات على الأنشطة	100
القيود على الملكية الأجنبية	100
تأثير الإجراءات الديوانية على المبادلات الخارجية	128
درجة مسايرة ذوق وحاجيات المستهلك	100
أثر الحواجز التعريفية وغير التعريفية على التنافسية في السوق الداخلية	117
عدد الإجراءات لبدء مشروع	116
نسبة الأداءات من الربح	122
معدل نسب التعريفات الجمركية	116
نجاعة سوق الشغل	
قدرة البلد على المحافظة على الكفاءات	110
قدرة البلد على استقطاب الكفاءات	123
إجراءات الانتداب و التسريح	126

الأجر والإنتاجية	132
علاقة التعاون بين المؤجر والأجير	128
المرونة في تحديد الأجور	129
نسبة النساء العاملات مقارنة بالرجال	127
نجاعة السوق المالية	
سهولة الحصول على القروض	102
توفر الخدمات المالية	109
حماية الحقوق الشرعية	108
متانة الجهاز البنكي	127
الإستعداد لاستغلال التكنولوجيا	
درجة استيعاب المؤسسة للتكنولوجيا	106
ديناميكية الأعمال	
الميزات التفاضلية المحلية	123
تطور التجمعات الصناعية (cluster)	106
توزيع المسؤوليات والمهام داخل المؤسسة	102
الطاقة الإبتكارية	
نوعية مراكز ومنشآت البحث العلمي	111
نفقات المؤسسة في البحث والتطوير	109
التعاون بين الجامعة والصناعيين في البحث	107
إقتناء الحكومة للمعدات التكنولوجية	116

صُنّفت تونس ضمن المجموعة الثانية للإقتصادات التي هي بحاجة لتحسين قدرتها التنافسية.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود تونس في هذا الصنف من الإقتصادات كان مردّه بالأساس التأخير الحاصل في أداء الأسواق، سواء كان ذلك على مستوى سوق الشغل وسوق السلع والخدمات والسوق المالية.

ويمثل هذا الأداء المتأخر من ناحية التنظيم والمنافسة غير النزيهة عائقا لبناء اقتصاد قائم على الإبتكار والبحث والتطوير.

كل هذا يحتاج إلى إصلاحات عميقة بالتوازي مع قانون المنافسة وقانون الإفلاس وقانون القطاع المصرفي وتحرير الأسواق غير التنافسية.

من ناحية أخرى، يعود جزء من تراجع ترتيب تونس في تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي "دافوس" إلى مسائل معنوية اذ يؤثر الشعور العام بأن كل شيء خاطئ ويعمل بشكل أقلّ نجاعة من ذي قبل على عملية صبر الاراء.

قراءة فى نتائج تقرير البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال
Doing Business 2017

أصدر البنك الدولي بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية التقرير السنوي حول تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال 2017 تحت عنوان " ممارسة أنشطة الأعمال 2017 "تكافؤ الفرص للجميع "" ويرتب التقرير190 بلدا حسب الإصلاحات التي اعتمدتها في مجال تحسين مناخ الأعمال

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التنظيمات التي تؤثر على 11 مجالاً في حياة مؤسسة1 الأعمال منها: بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين الأقلية ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار. كما يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أيضا تنظيمات سوق العمل وهي ليست مدرجة في ترتيب هذا العام.

ولا يقيس التقرير بيئة أنشطة الأعمال من سائر جوانبها التي تهم الشركات والمستثمرين. نذكر على سبيل المثال جودة الإدارة المالية والأمن وحجم السوق وانتشار الرشوة والفساد وغيرها من جوانب استقرار الاقتصاد الكلي ومستوى المهارات التي تتمتع بها القوى العاملة أو درجة مرونة الأنظمة المالية .

وتستخدم المؤشرات لتحليل النتائج الاقتصادية وتحديد أي من الإصلاحات التنظيمية للأعمال كانت فعالة.

يتضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017 البعد الجنساني للمرة الأولى في أربعة من المؤشرات الإحدى عشر. يشمل مؤشر بدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية وإنفاذ العقود ومؤشر تنظيم سوق العمل.

يوسع تقرير هذا العام مؤشر دفع الضرائب ليغطي عمليات ما بعد الإيداع أي ما يحدث بعد أن تدفع الشركة الضرائب - مثل استرداد الضرائب والمراجعة الضريبية والطعون الضريبية الإدارية. كما يتضمن تقرير هذا العام تحليلا حول مؤشر الأنظمة المتعلقة بالمشتريات العامة.

هذا وقد ورد في التقرير دراسات معمقة في مجالات الحصول على الكهرباء والحصول على القروض وحماية المستثمرين الأقلية ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود وكذلك مرفقين في مجالات تنظيم سوق العمل والبيع للحكومة. تعرض هذه الدراسات والمرافق إما مؤشرات جديدة أو مزيدا من المعلومات عن البيانات التي تم جمعها من خلال تغييرات المنهجية التي تم تنفيذها في العامين الماضيين.

كما تضمن التقرير "مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء الذي يساعد على تقييم مستوى الأداء التنظيمي المطلق وتحسّنه مع مرور الوقت. يظهر هذا المقياس مسافة كل اقتصاد من "الحد الأعلى للأداء" والذي يمثل أفضل أداء سجل على كل من المؤشرات في جميع الاقتصاديات التي شملها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2005. ويسمح

[1] ويشترط أن تكون المؤسسة **شركة ذات مسؤولية محدودة** و أن تزاول نشاطها في **أكبر مدينة تجارية** في الاقتصاد المعني وتكون مملوكة بالكامل (100%) من **مواطنين محليين**، ويمتلكها خمسة أفراد، ليس من بينهم شخصية اعتبارية و أن يبلغ رأس مالها الابتدائي عند التأسيس عشرة أمثال متوسط الدخل القومي للفرد، ويكون مدفوعاً نقداً. أن تكون مستأجرة لمبانٍ تجارية ومكاتب إدارية، وألا تكون مالكة لأي أصول عقارية و ألا تكون مؤهلة للاستفادة من حوافز استثمارية أو أية مزايا خاصة.و أن تزاول **أنشطة صناعية أو تجارية عامة**، مثل إنتاج منتجات أو خدمات أو بيعها للجمهور. وألا تقوم بأنشطة متعلقة بالتجارة الخارجية، وألا تتعامل في منتجات تخضع لنظام ضريبي خاص، مثل المشروبات الكحولية أو التبغ. وألا تستخدم عمليات إنتاجية تؤدي إلى تلوث شديد.و أن يعمل لديها ما لا يقل عن **10 موظفين** وما يصل إلى 50 موظفاً بعد شهر واحد من بدء عملها، وأن يكون جميعهم من مواطني هذا الاقتصاد.

ذلك للمستخدمين بمشاهدة الفجوة بين أداء اقتصاد معين و الأداء الأفضل في أي نقطة من الزمن وتقييم التغير المطلق في البيئة التنظيمية للاقتصاد على مر الزمان كما يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال2.

1.النتائج الرئيسية

نفذت 137 من اقتصاديات العالم 283 إصلاحاً تنظيمياً للأعمال خلال الفترة الممتدة ما بين جوان 2015 و جوان 2016. ويمثل ذلك زيادة قدرها أكثر من 20٪ مقارنة بالعام الماضي. وقد سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2,782 إصلاحاً تنظيمياً منذ العام 2006 وقد أدت هذه الجهود إلى نتائج ملموسة للشركات الصغيرة في جميع أنحاء العالم.

وحصلت اقتصادات أوروبا وآسيا الوسطى باستمرار على أكبر عدد من الإصلاحات وباتت المنطقة قريبة من امتلاك نفس الممارسات الجيدة التي تمتلكها اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع. وكانت الإصلاحات في مجال بدء الأعمال التجارية الأكثر انتشارا في 2015/16 للحد من تعقيد وتكلفة العمليات التنظيمية بـ 49 إصلاحاً، يليه مؤشر دفع الضرائب 46 إصلاحا ثم الحصول على الائتمان والتجارة عبر الحدود...

و قد مثلت كل من برونای دار السلام و كازاخستان و كينيا و بيلاروس و اندونيسيا و صربيا و جورجيا و باكستان و الإمارات العربية المتحدة والبحرين الاقتصاديات الأكثر تحسنا في 2015/16 في المجالات التي يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. حيث نفذت هذه الاقتصاديات العشرة الأكثر تحسناً اجمالا 48 إصلاحاً تجارياً مما يجعل من الأسهل القيام بأعمال تجارية.

وتشير النتائج أنّ نيوزيلندا تتصدر الترتيب العالمي في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2017 أما المراتب الأخيرة فكانت من نصيب كل من الصومال وإريتريا و ليبيا.

العشرة بلدان الأوائل في ممارسة أنشطة الأعمال 2017		
لبلد	2016	2017
نيوزيلندا	1	**1**
سنغافورة	3	**2**
الدنمارك	2	**3**
هونغ كونغ	5	**4**
كوريا الجنوبية	4	**5**
النرويج	8	**6**
المملكة المتحدة	6	**7**
الولايات المتحدة الأمريكية	7	**8**
السويد	9	**9**
ماسدونيا(يوغسلافيا)	16	**10**

[2] – يتراوح مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء لاقتصاد ما بين 0 و 100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و100 الحد الأعلى. على سبيل المثال، تعني درجة 75 في DB 2014 أنّ الاقتصاد كان على مسافة 25 نقطة مئوية من الحد الأعلى للأداء الذي شيّد من أفضل أداء سجل في جميع الاقتصاديات وعبر الزمن. و تشير درجة 80 في DB 2015 إلى تحسّن الاقتصاد. بهذه الطريقة يتكامل مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء مع الترتيب السنوي على سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الذي يقارن الاقتصاديات مع بعضها البعض في نقطة من الزمن.

وبالرغم من استمرار الاضطرابات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد بذلت عدة اقتصاديات جهودا ملحوظة في تحسين بيئة أعمالها. و تسارعت وتيرة إصلاحات الأعمال بشكل كبير خلال العام الماضي، حيث ابرز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال2017: "تكافؤ الفرص للجميع" أن 15 من اقتصاديات المنطقة العشرين قد نفذت مجموع 35 إصلاحاً لتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال. وتُعتبر هذه زيادة بارزة مقارنة بالمعدل السنوي الذي بلغ 19 إصلاح خلال السنوات الخمس الماضية. وتصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول العربية وجاءت في المرتبة 26 عالميا، تلتها البحرين(63 عالميا) ثم سلطنة عمان (66 عالميا) ثم المغرب (68 عالميا) ثم تونس في المرتبة 77 تلتها على التوالي قطر والسعودية والكويت والأردن ومصر ولبنان والضفة الغربية وغزة وجزر القمر والجزائر وموريتانيا والعراق والسودان وجيبوتي وسوريا واليمن وليبيا والصومال.

2.النتائج المتعلقة بتونس حسب تقرير 2017

تبرز النتائج أن ترتيب تونس تراجع بنقطتين سنة 2017 لتستقر في المرتبة 77 ضمن 190 بلدا بعد أن كانت تحتل المرتبة 75 سنة 2016.

المواضيع	DB 2015 مرتبة	DB 2016 مرتبة	DB 2017 مرتبة	التغيير في الترتيب	
الترتيب العام	**75**	**75**	**77**	**-2**	
بدء النشاط التجاري	100	91	103	-12	↓
إستخراج تراخيص البناء	56	57	59	-2	↓
الحصول على الكهرباء	37	38	40	-2	↓
تسجيل الملكية	83	90	92	-2	↓
الحصول على القروض (الائتمان)	118	127	101	+26	↑
حماية المستثمرين الأقلية	104	112	118	-6	↓
دفع الضرائب	84	103	106	-3	↓
التجارة عبر الحدود	107	91	92	-1	↓
إنفاذ العقود	81	76	76	لا تغيير	
تسوية حالات الاعسار	54	55	58	-3	↓

وتأتي في المرتبة الخامسة على مستوى البلدان العربية وإفريقيّا كما تحصلت على نتائج أفضل من بعض البلدان الصاعدة مثل الصين (78) والهند (130).

وتحسن ترتيب تونس خاصة على مستوى الحصول على القروض فقط الذي شهد تقدما بـ26 نقطة من المرتبة 127 إلى المرتبة 101 في حين حافظت على ترتيبها للعام الماضي في إنفاذ العقود (76).

وتراجع ترتيب تونس على مستوى باقي التسعة مؤشرات من بين 10 مؤشرات يعتمدها التقرير حيث انخفض ترتيبها في مجال إحداث المؤسسات من 91 إلى 103 وفي حماية الأقليات من المستثمرين من 112 الى 118 ودفع الضرائب بـ 3 نقاط من المرتبة 103 إلى المرتبة 106 و تسوية حالات الاعسار من 55 إلى 58 رغم الاصلاحات التي اعتمدتها تونس دون أخذها بالاعتبار على غرار القانون الجديد لتبسيط الإفلاس، وكذلك تعزيز دور المدين والدائنين في حالة إفلاس(قانون الإجراءات الجماعية لتصفية الشركات عدد 2016-36 بتاريخ 29 أفريل) وعلى مستوى دفع الضرائب من خلال المادة 20 من القانون رقم 2013-54 المتعلق بإعفاء المؤسسات الصناعية التى لا يتعدى رقم معاملاتها 600

ألف دينار والذى دخل حيز التنفيذ 25 مارس 2015. زيادة على متابعة استخراج تراخيص البناء عبر الانترنات وكذلك بالنسبة الى عدد التساجيل فى مؤشر تسجيل الملكية عبر موقع الواب لإدارة الملكية العقارية.

وتراجع ترتيب تونس بنقطتين فى مؤشرات استخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء وتحويل الملكية وشهد تراجعا بنقطة واحدة على مستوى التجارة عبر الحدود.

الترتيب حسب المؤشر العام لمناخ الأعمال

البلدان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإمارات العربية	33	35	25	32	34	26
تايلندا	17	18	18	46	46	46
جزر الموريس	24	19	20	31	42	49
العربية السعودية	23	22	26	84	96	94
البرتغال	30	29	31	23	24	25
فرنسا	32	35	38	27	28	29
قطر	38	36	45	65	74	83
البحرين	33	38	53	61	66	63
المجر	37	52	54	40	40	41
جنوب إفريقيا	41	41	41	69	72	74
تونس	**45**	**49**	**56**	**75**	**75**	**77**
بولونيا	74	48	45	28	25	24
تشيكيا	67	68	75	33	26	27
تركيا	68	72	69	51	63	69
إيطاليا	75	67	65	44	50	44
اليونان	89	89	72	58	58	61
الصين	91	99	96	83	80	78
المغرب	93	95	87	80	68	68
مصر	110	127	128	126	126	122
البرازيل	128	118	116	111	121	123
الهند	132	131	134	134	131	130
الجزائر	150	151	153	161	163	156

وبصورة أدق تبين النتائج أن تونس لم تعتمد حسب التقرير سوى إصلاحا واحدا على مستوى الحصول على القروض سنة 2017 .

هذا وترتب عن التغييرات التي طرأت على المستوى الداخلي وتقدم نسق الإصلاحات في عديد البلدان على الصعيد العالمي تراجع في أغلب المؤشرات بالنسبة لتونس.

ترتيب تونس حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ومكوناته

السنة	2016	2017
تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال	**75**	**77**
بدء النشاط التجاري	**91**	**103**
-عدد الإجراءات	9.0	9.0
- الوقت (أيام)	11.0	11.0

- التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	3.9	4.7
- الإجراء - للنساء (عدد)	9.0	9.0
- الوقت - للنساء (أيام)	11.0	11.0
- التكلفة - للنساء (٪ من دخل الفرد)	3.9	4.7
- الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (%من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	0.0
استخراج تراخيص البناء	**57**	**59**
السنة	**2016**	**2017**
- عدد الإجراءات	17.0	17.0
- الوقت (أيام)	93.0	93.0
- التكلفة (%من متوسط الدخل القومي للفرد)	2.5	2.5
- مؤشر رقابة جودة البناء (0-15)	11.0	11.0
- مؤشر جودة أنظمة البناء (0-2)	1.0	1.0
- مؤشر رقابة الجودة قبل أعمال البناء (0-1)	1.0	1.0
- مؤشر رقابة الجودة أثناء أعمال البناء (0-3)	2.0	2.0
- مؤشر رقابة الجودة بعد أعمال البناء (0-3)	3.0	3.0
- مؤشر أنظمة تحديد المسؤولية والتأمين (0-2)	2.0	2.0
- مؤشر الشهادات المهنية (0-4)	2.0	2.0
الربط بشبكة الكهرباء	**38**	**40**
- عدد الإجراءات	4.0	4.0
- الوقت (أيام)	65.0	65.0
- التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	677.7	696.6
- مؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعرفة (0-8)	6.0	6.0
- المدة الإجمالية ووتيرة انقطاع التيارلكل عميل سنويا (0-3)	2.0	2.0
- آليات الإبلاغ واستعادة انقطاع التيار (0-2)	1.0	1.0
DB_ge_scoremechanismrestoring	1.0	1.0
- المراقبة التنظيمية (0-1)	1.0	1.0
- روادع مالية تهدف إلى الحد من انقطاع التيار (0-1)	0.0	0.0
- ابلاغ التعريفات وتغيرات التعرفة (0-1)	1.0	1.0
DB_ge_priceofelectricity	10.4	9.6
- عدد الإجراءات	4.0	4.0
- الوقت (أيام)	39.0	39.0
- التكلفة (% من قيمة العقار)	6.1	6.1
- مؤشر نوعية نظام إدارة الأراضي (0-30)	11.0	11.0
السنة	**2016**	**2017**
- مؤشر مدى موثوقية البنية التحتية (0-8)	4.0	4.0
- مؤشر شفافية المعلومات (0-6)	3.5	3.5
- مؤشر التغطية الجغرافية (0-8)	0.0	0.0
- مؤشر تسوية النزاعات على الأراضي (0-8)	3.5	3.5
DB_rp_WEB Equal Access		0.0
الحصول على القروض	**127**	**101**
- مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-12)	3.0	3.0
- الحصول على الائتمانStrength of legal rights index (0-8) old		
- مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-8)	4.0	6.0
- الحصول على الائتمانDepth of credit information index (0-6) old		

methodology		
- تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	28.9	27.5
- تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	0.0
حماية المستثمر	**112**	**118**
- مؤشر نطاق قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.7	4.7
حماية المستثمرين الأقلية - old (0-10) Strength of investor protection index methodology		
- مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح (0-10)	5.3	5.3
- مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4.0	4.0
- مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	7.0	7.0
- مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5.0	5.0
حماية المستثمرين الأقلية - old (0-10) Ease of shareholder suits index methodology		
- مؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين (0-10)	4.0	4.0
- مؤشر نطاق حقوق المساهمين (0-10)	3.0	3.0
- مؤشر مدى الملكية والإدارة (0-10)	3.0	3.0
- مؤشر نطاق الشفافية في الشركات (0-10)	6.0	6.0
تسديد الضرائب	**103**	**106**
- المدفوعات (عدد)	8.0	8.0
- الوقت (عدد المرات سنويا)	144.0	144.0
- إجمالي سعر الضريبة(% من إجمالي الربح)	60.2	60.2
- ضريبة الأرباح (%)	12.8	13.1
- المدفوعات و الضرائب المتعلقة بالعمال (%)	25.2	25.3
التجارة عبر الحدود	**91**	**92**
- ضرائب أخرى (%)	21.9	21.9
- (0-100) مؤشر ما بعد الإيداع		49.8
DB_tax_AppealsWebsite		
- الوقت اللازم للتصدير: الامتثال لقوانين الحدود (ساعات)	50	50
السنة	**2016**	**2017**
- تكلفة التصدير: الامتثال لقوانين الحدود (USD)	469	469
- الوقت اللازم للتصدير: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات)	3	3
- تكلفة التصدير: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (USD)	200	200
- الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (ساعات)	80	80
- تكلفة الاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (USD)	596	596
- الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات)	27	27
- تكلفة الاستيراد: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (USD)	144	144
تنفيذ العقود	**76**	**76**
- االتكلفة (% من قيمة المطالبة)	21.8	21.8
- نوعية الإجراءات القضائية (0-18)	7.0	7.0
انهاء المشروع	**55**	**58**
- معدّل الاسترداد (سنت على الدولار)	52.0	52.0
- الوقت (عدد السنوات)	1.3	1.3
- التكلفة (% من الممتلكات)	7.0	7.0

- النتيجة (0 للبيع بالتجزأة و 1 لاستمرار المشروع)	0	0
- مؤشر صلابة إطار الإعسار_16-0)	8.5	8.5
- مؤشر الشروع بالإجراءات (3-0)	2.0	2.0
- مؤشر إدارة أصول المدينين (6-0)	5.5	5.5
- مؤشر إجراءات إعادة التنظيم (3-0)	0.0	0.0
- مؤشر مشاركة الدائنين (4-0)	1.0	1.0

وفيما يتعلق بريادية الأعمال الذي تتم مقاربته من خلال متابعة مدى سهولة عملية تسجيل الشركات في السجل التجاري وكثافة خلق المؤسسات أي عدد الشركات المسجلة (في السجل التجاري أو الجهة المعنية حسب البلد) ومؤشر عدد الشركات ذات المسؤولية المحدودة لـ1000 عامل (السكان بين 15 و64 سنة) تشير النتائج إلى تواضع نسق خلق المؤسسات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بمعدل بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

	تونس 2013	MENA 2014	OCDE 2014
عدد الشركات المسجلة في السجل التجاري	12.691	689.219	1743.72
عدد الشركات ذات مسؤولية محدودة لـ1000 عامل (السكان من15 إلى 64 سنة)	1.52	2.6	7.54

أما فيما يتعلق بالجانب الثاني والذي يهتم بجودة المنظومات والتطبيقات الإدارية والشفافية و تبسيط الإجراءات المتعلقة ببدء المشروع والحصول على التراخيص وتسجيل الملكية والربط بشبكة الكهرباء من خلال مدى استعمال التكنولوجيات الحديثة وطريقة الحصول على مثل هذه الخدمات، تبرز النتائج أنه كلما زاد الالتقاء المباشر بالموظفين كلما اعتبرت العملية اقل شفافية وان التطبيقات الجيدة هي التي تكون عن بعد وبأقل وثائق.

وبالنسبة للمسافة التي تفصل كل بلد على البيئة المثالية (الاحسن في العينة) والتي تعكس مدى التحسن الذي يسجله كل بلد في المؤشرات المعتمدة لتقييم بيئة الأعمال. تبين النتائج أن تونس شهدت بروز مرحلتين في تطور هذه المسافة، حيث تتسم الأولى كما يبينها الرسم البياني، بتحسن في أغلب المؤشرات يعود إلى اعتماد جملة من الإصلاحات شملت إجراءات بدء المشروع والحصول على القروض وحماية المستثمر وذلك خاصة منذ سن قانون حفز المبادرة الاقتصادية وتنقيح مجلة الشركات التجارية الذي مكن من مزيد حماية المستثمرين وصغار المساهمين، بالإضافة إلى إلغاء الحد الأدنى لحجم القروض المسجلة لدى مركزية المخاطر وتحسين أدائها وسهولة الحصول على المعطيات المتوفرة لديها.

في حين تتسم المرحلة الثانية الممتدة على الفترة 2010-2013 باستقرار في تطور أغلب المؤشرات مما يدل على غياب الإصلاحات والبطء في تنقيح القوانين. وشهدت سنة 2015 تطورا علي مستوى الحصول على القروض من الحد الاعلى للأداء ب 10 نقاط.

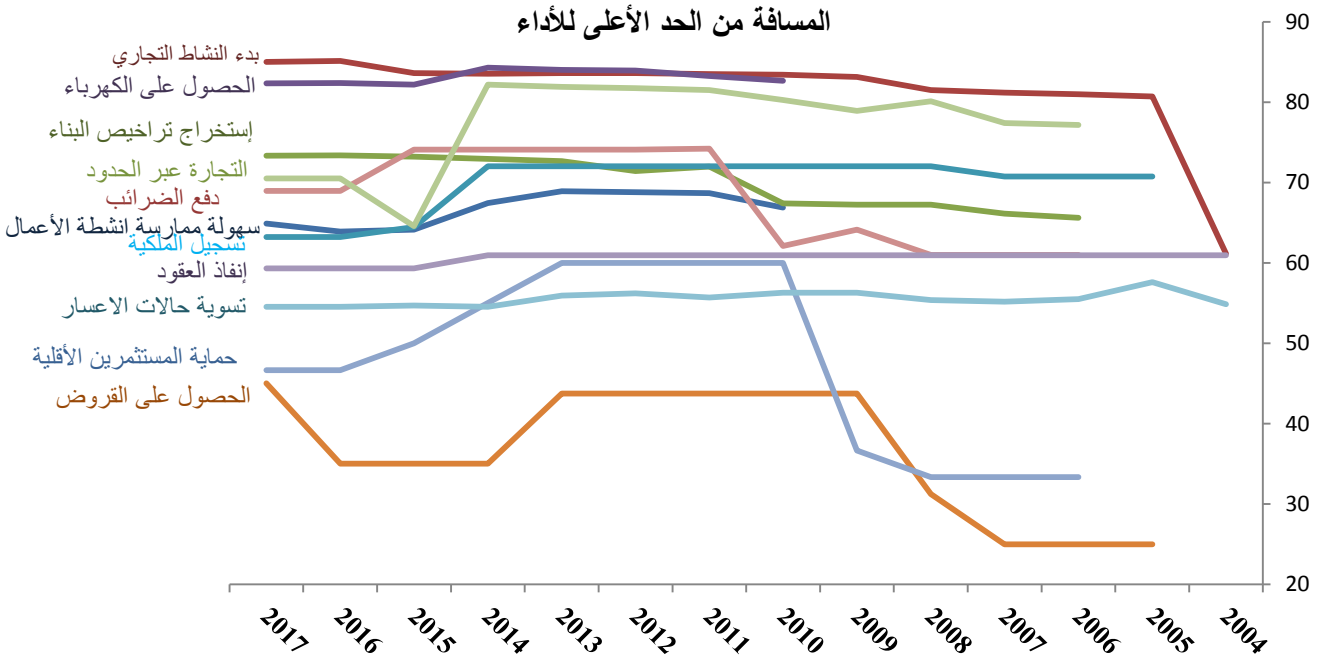

قياس المسافة التي تفصل تونس عن البيئة المثالية حسب المجالات

المواضيع	2016DB مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء	2017DB** مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء	التغيّر في مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء** (نقاط مئوية)	
ممارسة أنشطة الأعمال	**63.91**	**64.89**	**0.98**	⇧
بدء النشاط التجاري	85.11	85.01	-0.10	⇩
إستخراج تراخيص البناء	73.39	73.34	-0,05	⇩
الحصول على الكهرباء	82.38	82.32	-0,06	⇩
تسجيل الملكية	63.22	63.22	0,00	—
الحصول على القروض	35.00	45.00	10	⇧
حماية المستثمرين الأقلية	46.67	46.67	0	—
دفع الضرائب	68.96	68.96	0	—
التجارة عبر الحدود	**70.50**	**70.50**	0	—
إنفاذ العقود	59.33	59.33	0	—
تسوية حالات الاعسار	54.53	54.53	0	—

وتعني درجة 35 على سبيل المثال في 2016DB بالنسبة للحصول على القروض أنّ الاقتصاد كان على مسافة 65 نقطة مئوية من الحد الأعلى للأداء (أفضل أداء سجل في جميع الاقتصاديات وعبر الزمن). وتشير درجة 45 في DB 2017 إلى تحسن الاقتصاد حيث أصبح على مسافة 55 نقطة مئوية من الحد الأعلى للأداء.

أداء الخدمات اللوجستية 2016

Logistics Performance

أصدر البنك الدولي النسخة الخامسة (2007-2010-2012-2014- 2016) من التقرير المتعلق بالخدمات اللوجيستية للتبادل التجاري تحت عنوان "إقامة روابط من أجل المنافسة 2016 : الخدمات اللوجستية للتبادل التجاري في الاقتصاد العالمي".

ويحتوي هذا التقرير على ترتيب عينة متكونة من 160 بلدا حسب مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (Logistics Performance Index : LPI) ويتعلق هذا المؤشر بمدى تطور الخدمات اللوجستية الخاصة بمبادلات التجارة الخارجية. ويعتبر التقرير تحسين الخدمات اللوجستية عاملا أساسيا في رفع الأداء التجاري والقدرة على المنافسة من خلال زيادة قابلية البلدان في تسهيل وتيسير السبل والضغط على كلفة نقل البضائع وذلك على المستوى الداخلي مما يساهم في دعم ترابط القطاعات فيما بينها وإضفاء ديناميكية على السوق الداخلية أو على المستوى الخارجي مما يسهم في تيسير عمليات الاستيراد والتصدير بما يدعم القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

المنهجية

يتم احتساب هذا المؤشر بالاعتماد على معطيات مستقاة من مسح يضم أكثر من 1200 مهني متخصص في بمجال الخدمات اللوجستية ينتمون إلى 130 مؤسسة من شركات دولية و وكلاء دوليين للشحن ونقل البضائع. وتتعلق هذه المعطيات بالعديد من الجوانب ذات الصلة بالخدمات اللوجستية تشمل أساسا :

1. جودة خدمات الاستخلاص الجمركي.
2. نوعية البنية الأساسية المتعلقة بالتجارة والنقل.
3. قدرة البلد على التحكم في كلفة عمليات الشحن.
4. مدى حرفية ونجاعة شركات الخدمات اللوجستية.
5. القدرة على متابعة وتعقب نقل الشحنات التجارية.
6. مدى احترام مواعيد تسليم الشحنات.

وتتكون الاستمارة من أسئلة تتعلق ببيانات حول الشخص المستجوب (نوعية نشاطه، البلد الذي ينتمي إليه، أهم البلدان التي يتعامل معها...) وتنقسم باقي الأسئلة إلى مجموعتين الأولى تعنى بالتقييم الخارجي والثانية بالداخلي حيث تحتوي الأولى على أسئلة تتعلق بنجاعة الخدمات الديوانية ونوعية البنية الأساسية للنقل وقدرة البلد على التحكم في كلفة عمليات الشحن ومدى حرفية ونجاعة شركات الخدمات اللوجستية والقدرة على متابعة وتعقب نقل الشحنات التجارية ومدى احترام مواعيد تسليم الشحنات في مجموعة البلدان التي يكون الشخص المستجوب أكثر تعاملا معها (يتم اختيارها حسب بياناته الشخصية) وتتضمن الثانية أسئلة تهتم بانطباعات الشخص المستجوب حول نفس المجالات لكن في البلد الذي ينشط فيه.

وتتمثل طريقة التقييم في إسناد أعداد تتراوح من 1 (الأسوء) إلى 5 (الأحسن) يقع تنميطها حسب المعدل والانحراف المعياري (Normalisation) أي $\left(Xi - \overline{X}\right) \Big/ \sigma$

ثم يقع الاعتماد على طريقة « Analyse en composante principale ACP» وذلك لاحتساب أوزان الستة مكونات الفرعية في المؤشر الجملي.

النتائج على مستوى العالم :

تبرز النتائج على المستوى العالمي أن وتيرة التقدم المحرز في أداء الخدمات اللوجستية قد تباطأت للمرة الأولى منذ عام 2007 في الاقتصادات الأقل نموا في العالم، في حين تواصل الاقتصادات الناشئة التي تنفذ مبادرات شاملة تحسين مستوى أدائها. وعموما تتصدر البلدان المرتفعة الدخل المراكز المتقدمة في الترتيب بينما تحتل البلدان المنخفضة ومتوسطة الدخل أسفل الترتيب. وللمرة الثانية، فإن ألمانيا هي الأفضل أداء.(4.23) وجاءت سوريا في المرتبة الأخيرة(1.60).

ويمكن للبلدان التي تتمتع بخدمات لوجستية فعالة ربط الشركات بالأسواق المحلية والدولية بسهولة من خلال سلاسل توريد يمكن الاعتماد عليها. وتواجه البلدان ذات الخدمات اللوجستية غير الفعالة ارتفاع التكاليف– سواء من حيث الوقت والمال – في التجارة الدولية وسلاسل التوريد العالمية. وهذا يمكن أن يعيق بشدة قدرة البلاد على المنافسة عالميا

وعلى مدى السنوات الست الماضية، ظلت أفضل عشرة بلدان محتفظة بترتيبها وشملت أطرافا فاعلة مهيمنة في مجال سلاسل التوريد. أما البلدان منخفضة الدخل صاحبة أسوأ أداء فهي في أحوال كثيرة دول غير ساحلية أو دول جزرية صغيرة، أو دول تمر بمرحلة ما بعد الصراع. ومع ذلك، ولأول مرة في تاريخ سلسلة هذا التقرير، لم تعد البلدان غير الساحلية تصنف تلقائيا على أنها بلدانا محرومة، كما يتضح من أداء كل من رواندا وأوغندا، التي تستفيد من الجهود المنسقة إقليميا لتحسين الممرات التجارية.

البلدان صاحبة أفضل أداء على أساس مجموعات الدخل

شريحة الدخل المنخفض	الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط	الشريحة العليا من الدخل المتوسط	شريحة الدخل المرتفع
أوغندا	الهند	جنوب أفريقيا	ألمانيا
تنزانيا	كينيا	الصين	لكسمبرغ
رواندا	مصر	ماليزيا	السويد

وفيما يتعلق بمعايير قياس أداء البلدان في مجال الخدمات اللوجستية، يشير التقرير إلى استمرار تحسن الخدمات اللوجستية، إلا أن المهنيين المتخصصين في مجال الخدمات اللوجستية كانوا أقل رضا عن السكك الحديدية، بغض النظر عن مستويات الدخل في البلدان.

لازالت "الفجوة في الخدمات اللوجستية" بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نموا مستمرة؛ حيث سجلت البلدان مرتفعة الدخل، في المتوسط، درجات أعلى بنسبة 45 في المائة على مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من البلدان منخفضة الدخل. وبدا في الإصدارات السابقة من التقرير أن البلدان ذات المستويات الأدنى من الأداء كانت تتقدم للحاق بالركب. إلا أن هذا التوجه تراجع في عام 2016، واتسعت الهوة.

وأشار التقرير إلى أن البلدان التي شهدت تحسنا كبيرا على مستوى الأداء هي البلدان التي اعتمدت إصلاحات شاملة في مجالات أنظمة الخدمات اللوجستية وتيسير التجارة الخارجية. ويبين أهمية الدور الذي تلعبه الخدمات اللوجستية حيث تحتل البلدان التي تحتل المراكز الأولى مكانة هامة في شبكات التجارة العالمية.

كما يبين أيضا أن العديد من المجالات المتعلقة بالخدمات اللوجستية مازالت تحتاج إلى مزيد من العناية مثل التنسيق بين مختلف المصالح الحدودية والمنافسة في الخدمات اللوجستية التي مازالت ضعيفة والبنية الأساسية التكنولوجية التي لم يبلغ أداؤها مستوى باقي المجالات.

نتائج تونس :

حافظت تونس سنة 2016 على نفس الرتبة التى سجلتها سنة 2014 أي (المركز 110) بعد التحسن الذي سجلته سنة 2012 (المركز 41) مقارنة بسنة 2010 (المركز 61) حيث انخفض مستوى مؤشر LPI ليصل الى(2.50) و(2.55) في 2016 و2014 مقابل 3.17 سنة 2012. وبالتالي تصل الهوة بين تونس والمستوى الأعلى في العينة(ألمانيا4.23) الى ما يفوق 50% .

ترتيب تونس مقارنة بعينة من البلدان المزاحمة حسب مؤشر الخدمات اللوجستية

	2010	2012	2014	2016
تشيكيا	26	44	32	26
الصين	27	26	28	27
ليتوانيا	45	58	46	29
المجر	52	40	33	31
بولونيا	30	30	31	33
تركيا	39	27	30	34
الهند	47	46	54	35
استونيا	43	65	39	38
لتفيا	37	76	36	43
تايلندا	35	38	35	45
مصر	92	57	62	49
الكويت	36	70	56	53
قبرص	48	35	58	59
رومانيا	59	54	40	60
اندونيسيا	75	59	53	63
بلغاريا	63	36	47	72
المغرب	..	50	.	86
تونس	**61**	**41**	**110**	**110**

أما على مستوى المؤشرات الفرعية فقد شهدت تونس تراجعا هاما على مستوى كل المؤشرات خلال الأربع سنوات الأخيرة وذلك لتذبذب الوضع الأمني والاضطرابات الناجمة عن التحركات الاجتماعية. في حين شهد مؤشر القدرة على التحكم في كلفة الشحن بين سنتي 2012 و2014 ومؤشر مدى حرفية ونجاعة شركات الخدمات اللوجستية بين سنتي 2010 و2014 تحسنا طفيفا.

وعموما فإن مستوى الخدمات اللوجستية لتونس مازال بعيدا عن المستوى العالمي وخاصة البلدان الشريكة مثل ألمانيا (المركز الأول سنة 2016) وفرنسا (المركز 16) وإيطاليا (المركز 21). وتبقى الهوة في تزايد هام حيث يمثل المؤشر 58.4% مقارنة بألمانيا. ويبدو هذا النقص جليا خاصة فيما يتعلق بجودة خدمات الاستخلاص الجمركي ونوعية البنية الاساسية للنقل كما بينه كذلك التقرير السنوي للمعهد حول مناخ الأعمال و تنافسية المؤسسة.

مؤشر الخدمات اللوجستية

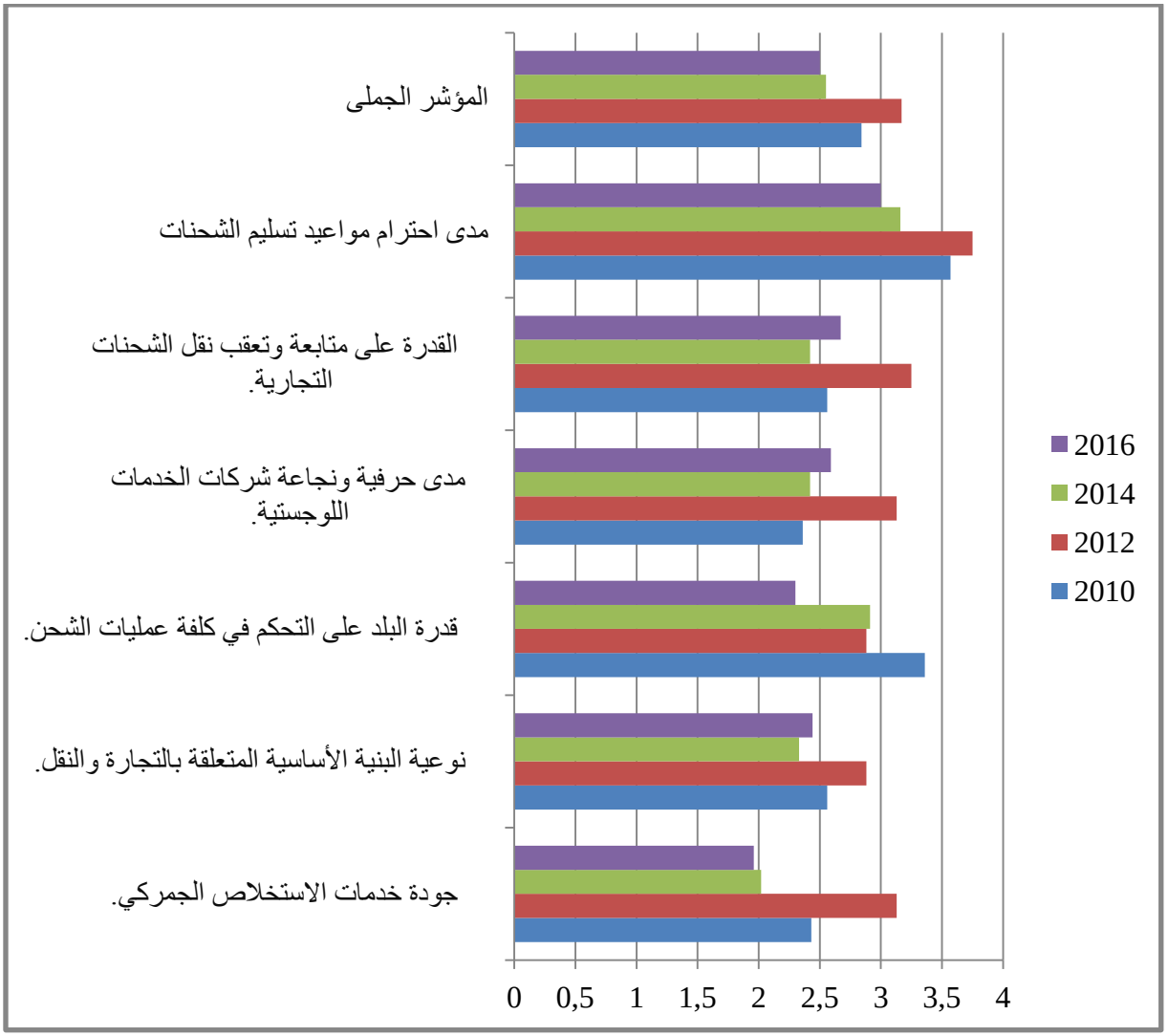

منظمة الشفافية الدولية مؤشر تفشي الفساد

2016

Corruption Perception Index

يتم من خلال مؤشر تفشي الفساد الذى تصدره منظمة الشفافية الدولية المعنية برصد هذه الظاهرة تحديد الدرجات والمراتب التي تحتلها عينة من الدول استناداً إلى التصورات المتعلقة بمدى انتشار الفساد في القطاع العام للبلد أي الفساد الإداري والسياسي. إن مؤشر تفشي الفساد هو مؤشر مركب يتم احتسابه بالاعتماد على بيانات يقع استقاؤها من المسوحات والتقييمات التي تتناول الفساد والتي يتم جمعها من قبل عدد من المؤسسات الدولية على غرار البنك الدولي والبنك الافريقي للتنمية والمنتدى الاقتصادي الدولي بدافوس(تجمع البيانات في الأشهر الأربعة والعشرين الماضية من كل سنة) وفي غياب المعلومة حول تفشي الفساد يبقى مؤشر تفشي الفساد في القطاع العام أكثر الطرق موثوقية لمقارنة مستويات الفساد بين البلدان.

وتؤكد المنظمة أنه من الصعب قياس مستوى الفساد بدقة لأنه يتعلق بأنشطة غير مشروعة ويتم بطرق سرية. ولتحديد هذا المؤشر تجمع الشفافية الدولية آراء خبراء في منظمات مثل معهد التنمية الإدارية ومؤسسة برتيلسمان الألمانية وغيرها.

و يصنف تقرير الشفافية الدولية البلدان بالاعتماد على مقياس يتراوح من صفر إلى مائة أي من الأكثر فسادا إلى الأقل فسادا. فكلما اقترب العدد الممنوح للدولة من صفر كلما دل ذلك على أن تلك الدولة أكثر فساداً، وكلما اقترب من 100 كلما عكس ذلك تراجع نسبة الفساد فيها.في حين تشير الدرجات المتواضعة للمؤشر إلى تفشي الرشوة وغياب العقاب على الفساد، وعدم استجابة المؤسسات العامة لاحتياجات المواطنين.

وتؤكد المنظمة أن الفساد الكبير هو إساءة استخدام السلطة السياسية العليا التي يستفيد منها القليلون على حساب الكثيرين والتي تتسبب في إلحاق ضرر جسيم وواسع الانتشار بالأفراد والمجتمع .وهو غالباً ما يمر دون عقاب.

أهم الاستنتاجات

تشير منظمة الشفافية الدولية أن ثلثا الدول البالغ عددها 176 سجلت بالنسبة لمؤشر 2016 ما دون 50 نقطة وبلغ المتوسط العالمي 43 نقطة

وكان أداء كل من الدنمارك ونيوزيلاندا هو الأفضل بواقع 90 نقطة، تليهما فنلندا (89 نقطة) ثم السويد (88 نقطة). رغم أنه لا تخلو دولة تماماً من الفساد، فإن المُشترك بين الدول التي تتصدر الترتيب هو وجود حكومات شفافة، وحرية صحافة، وحريات مدنية، ونظم قضائية مستقلة.

وللعام العاشر على التوالي، كانت الصومال هي الأدنى ترتيباً ، إذ أحرزت هذا العام 10 نقاط فحسب. وتحتل جنوب السودان ثاني أسوأ مركز بـ 11 نقطة، تليها كوريا الشمالية (12) وسوريا (13). والمشترك بين هذه الدول التي تقع في قاع المؤشر هو انتشار الإفلات من العقاب على الفساد وضعف أداء الحُكم وضعف المؤسسات.

قائمة التقارير والمسوحات التي استند اليها التقرير

البنك الإفريقي للتنمية 2014	AFDB 2014	Africain Development Bank
مؤشر التحول برت لسمان 2015	BF_TI 2015	Bertelsmann Foundation (Transformation Index)
برت لسمان مؤشر حيادية الحكومة في أخذ القرارات واعتماد السياسات 2016	BF_SGI 42016	Bertelsmann Foundation (sustainable Governance Indicators)
وحدة الاستخبارات الاقتصادية 2015	EIU 2015	Economist Intellegence Unit
بيت الحرية 2015	FH 2015	Freedom House, Nation Transit
النضرة الشاملة 2014	GI_CRR 2014	Global Insights (Formerly World Markets Research Centre)
معهد التنمية الإدارية 2015	IMD 2015	The Institute For Management Development
استشارات الأخطار السياسية و الاقتصادية 2015	PERC 2015	Political and Economic Risk Consultancy
المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس 2015	WEF 2015	The World Economic Forum (G C R)
البنك الدولي 2014	WB2014	Country Policy and institutional Assement by the WB
مؤشر مشروع العدالة العالمي في حكم القانون 2015	WJP_RLI 2015	World Justice Project Rule of Law Index
الدليل الدولي للمخاطر القطرية (شؤون المخاطر السياسية)2015	PRS_ICRG 2015	Political Risk Services International Country Risk Guide

المسوحات والمجالات التي تم استعمالها في التقرير

العوامل والمجالات	المصدر *
- دفع مبالغ إضافية غير موثقة أو رشوة متعلقة بمختلف الخدمات الإدارية (ديوانة، تراخيص، ضرائب، والقرارات القضائية ...)	WEF
- مدى خطورة الفساد على القطاع العام	PERC
- وجود أو عدم وجود الرشوة والفساد	IMD
- احتمال وجود مسؤولين مرتشين بالقطاع العام بدءا من الفساد البيروقراطي إلى الفساد السياسي	GI
- تفشي الفساد في الوظيفة العمومية حسب الرأي العام ومبادرات محاربة الفساد	FH
- إساءة استخدام الموارد العامة باستغلالها لحساب المصالح الخاصة أو لحزب سياسي معين	EIU
- قابلية القانون وقدرة وحياد المشرّع في وضع قوانين لمكافحة الفساد	BF_SGI
- قدرة الحكومة على معاقبة ومكافحة الفساد	BF_TI
- مدى انتشار ظاهرة الاختلاس و تضارب المصالح و مدى نجاح السلط في مكافحتها	AFDB
- مدى تفشي الرشوة و تضارب المصالح إضافة إلى تثمين مجهود الدولة للحد من انتشار هذه الظواهر.	WB
- مدى استخدام المنصب لتحقيق مكاسب خاصة لكل من المسؤولين الحكوميين في السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والشرطة والجيش وفي المجلس التشريعي.	WJP_RLI

- تقييم الفساد داخل النظام السياسي والشكل الأكثر شيوعا له هل هو في شكل رشاوى مرتبطة بالحصول على تراخيص الاستيراد والتصدير ، والرقابة على الصرف، وتقييم الضرائب، وحماية الشرطة أو في شكل الإفراط في الرعاية والمحسوبية، والتحفظات الوظيفة، و سرية تمويل الأحزاب وريبة العلاقات بين السياسة والأعمال.	PRS_ICRG
- انطباعات عينة من رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب حول شيوع طلب أو قبول الرشوة من قبل الموظفين العموميين و إساءة استخدام الأموال العامة لتحقيق مكاسب خاصة في بلدان انتصابهم	TI_BPS

النتائج على الصعيد العالمي :

سجل مؤشر تفشي الفساد سنة 2016 استقرارا في المعدل العام على المستوى العالمي (43 سنة 2016 2015 و2014 مقابل 42.6 سنة 2012) هذا وقد انخفضت الدرجة القصوى من 92 سنة 2014 إلى 91 سنة 2015 ثم 90 سنة 2016 واستقرت الدرجة الدنيا في حدود 10.

معدل الأعداد الممنوحة في مختلف المناطق

	2013	2014	2015	2016
منطقة أمريكا	44.9	45	40	44
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	37.0	38	39	38
بلدان منطقة اليورو	**65.2**	**66**	**67**	**66**
منطقة آسيا الباسيفيك	43.1	43	43	44
منطقة إفريقيا جنوب الصحراء	32.6	33	33	31
منطقة أوروبا الشرقية ووسط آسيا	32.7	33	33	34
المعدل العالمي	**42.6**	**43**	**43**	**43**

وتفيد نتائج تقرير سنة 2016 ان منطقة الأورو تبقى الاقل فسادا في العالم(66) تليها منطقة امريكا و آسيا الباسيفيك(44) وتعتبر هذه المناطق الاكثر انفتاحا ونموا الى جانب انها تعتبر من الديمقراطيات العريقة في العالم وتبقى البلدان الفقيرة والأضعف اقتصاديا ومؤسساتيا الاكثر عرضة لتفشي الفساد والرشوة على غرار بلدان منطقة افريقيا جنوب الصحراء.

مؤشر تقشى الفساد فى البلدان العربية

	البلدان	الترتيب	المؤشر
1	الإمارات العربية	24	66
2	قطر	31	61
3	الأردن	57	48
4	السعودية	62	46
5	سلطنة عُمان	64	45
6	البحرين	70	43
7	الكويت	75	41
8	تونس	75	41

	البلدان	الترتيب	المؤشر
9	المغرب	90	37
10	الجزائر	108	34
11	مصر	108	34
12	لبنان	136	28
13	العراق	166	17
14	ليبيا	170	14

وبين التقرير ان غالبية الدول العربية تراجعت تراجعا ملحوظا في العلامات حيث أن 90% من هذه الدول حققت أقل من درجة 50 بالمئة، وبقيت و بقي مؤشر كل من دولة الإمارات العربية (التي تتصدر الدول العربية) وقطر (المرتبة الثانية عربيا) رغم تراجعهما فوق المعدل.

وتراجعت الأردن التي احتلت الترتيب الثالث عربياً، إلى المركز 57 عالمياً، مقارنة مع 45 عالمياً في تقرير العام الماضي.

و جاءت السعودية في الترتيب 62 عالمياً مقارنة بـ48 العام الماضي، ثم سلطنة عُمان في الترتيب 64 مقارنة مع 60 في تقرير العام الماضي.

وجاءت مملكة البحرين في الترتيب 70 عالمياً مقارنة بـ 51، ثم الكويت في الترتيب 75 مقارنة بـ55. وجاءت تونس في المرتبة 75 دولياً مقارنة مع 76 في تقرير العام الماضي، وتراجعت المغرب إلى الترتيب 90 عالمياً، مقارنة مع 88 عالمياً.

وعموما يبرز التقرير أن تدني مؤشر تفشي الفساد يبقى مرتبطا بـ :

- معاناة الدول الفقيرة من منظومات قضاء تفتقر إلى الشفافية و نظام برلماني غير فعال.
- تعرض الدول الغنية من جهتها إلى رشاوى بعض الشركات الكبرى واستعمال معايير مزدوجة من اجل السيطرة على إدارة الأعمال التجارية.
- عدم سهر الجهات المسؤولة عن تنفيذ القانون وغياب وسائل إعلام مستقلة ومجتمع مدني فاعل.
- تخصيص نسبة هامة من المصاريف للتسلح على حساب التعليم والصحة.
- اختلال التوازن في التعليم وفي توزيع الثروات الوطنية.
- ارتفاع التضخم وتوسع السوق السوداء.

في حين يرتبط تحسن هذا المؤشر بعديد المجالات منها توفر:

- درجة حرية اقتصادية عالية
- إجراءات إدارية مبسطة
- شفافية نظام اختبارات الحصول على الوظائف والترقيات
- حرية الصحافة واستقلالية القضاء

نتائج تونس :

احتلت تونس المرتبة 75 في من بين 176 دولة لتتقدم بمرتبة مقارنة بسنة 2015 اذ كانت في المرتبة 76. و قد بلغ العدد الممنوح لتونس في حدود 41 من 100 مقابل 38 من 100 بالتقرير السابق ويعود هذا لعدة إجراءات اتخذتها تونس لمحاربة الفساد ولعل أهمها إقرار قانون حق النفاد الى المعلومة والذي يعتبر من أفضل القوانين الموجودة في المنطقة العربية. بالإضافة إلى السعي لتطوير قدرات هيئة مكافحة الفساد بالمصادقة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد هذا وقد مكنها هذا العدد من احتلال المركز السابع عربيا.وتصدرت تونس دول منطقة شمال افريقيا متقدمة بذلك على المغرب(90) والجزائر(108) ومصر(108). ومقارنة ببعض الدول المزاحمة تبقى تونس في مركز متوسط.

تطور مؤشر تفشي الفساد بالنسبة لتونس

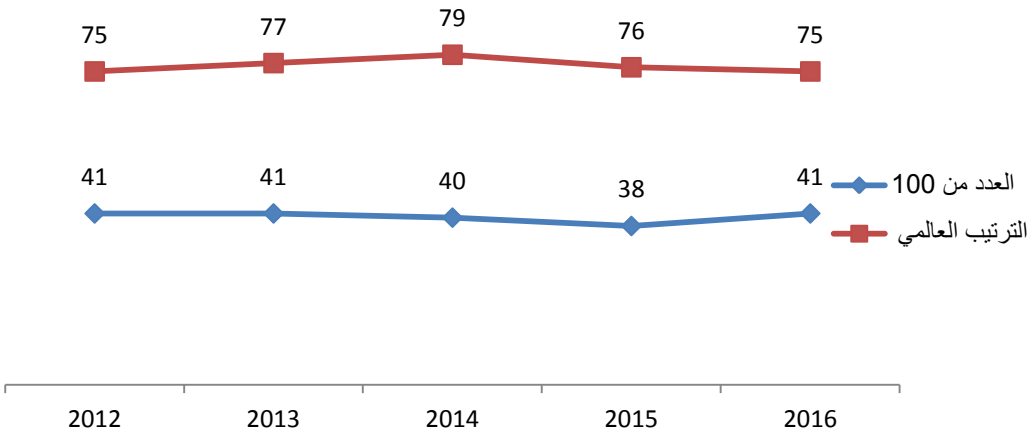

وتصدرت تونس دول منطقة شمال أفريقيا التي تعتبر الأقل فسادا متقدمة بذلك على المغرب و الجزائر ومصر

ومقارنة ببعض الدول المزاحمة تبقى تونس في مركز متوسط وينتظر أن يتراجع ترتيبها إذا ما لم يتم التصدي لهذه الظاهرة، خاصة في ظل الظروف الصعبة التى تمر بها البلاد وما سيترتب عنه من كشف لمزيد من الحقائق المتعلقة بممارسات الرشوة والمحسوبية بالإضافة إلى حالة الانفلات الأمني وبروز خلايا الارهاب مما سيضعف هياكل متابعة ومقاومة الفساد والرشوة.

العدد والترتيب الخاص بتونس وعينة من البلدان

البلدان	2014		2015		2016	
	العدد	الترتيب	العدد	الترتيب	العدد	الترتيب
فرنسا	69	26	70	23	69	23
البرتغال	63	31	63	28	62	29
بولونيا	61	35	62	30	62	29
ذتشيكيا	51	53	56	37	55	47
جزر الموريس	54	47	53	45	54	50
إيطاليا	43	69	44	61	47	60
جنوب إفريقيا	44	67	44	61	45	64
اليونان	43	69	46	58	44	69
تركيا	45	64	42	66	41	75
تونس	**40**	**79**	**38**	**76**	**41**	**75**
الصين	36	100	37	83	40	79
الهند	38	85	38	76	40	79
المغرب	39	80	36	88	37	90
تايلندا	38	85	38	76	35	101

الجزائر	36	100	36	88	34	108
مصر	37	94	36	88	34	108

وقد حافظ التقرير في احتساب المؤشر بالنسبة لتونس على نفس المسوحات الستة التي تم اعتمادها في التقرير السابق.

	2013	2014	2015	2016
العدد	41	40	38	41
الترتيب العالمي (من ضمن 176 بلد)	77	79	76	75
الترتيب في المنطقة (MENA) من ضمن18بلد)	9	9	8	9

التقرير السنوي حول الحرية الاقتصادية

في ذات السجل المتعلق بمناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص، يشير تقرير "Heritage Foundation " الذي تستند مقاربته إلى تكريس الحريات الاقتصادية والتي تقر بمدى ارتباط مبادئ الحريات والتنمية الاقتصادية إلى أهمية تكريس مبادئ الحرية في التعاملات والاستثمارات حيث تمثل الحرية الاقتصادية هدفا مرغوبا لذاته لأنها توسع الخيارات المتاحة للفرد كمستهلك وكمنتج وبالتالي تفتح آفاق أوسع لتبادل السلع والأفكار أمام الدول.

وفي هذا المجال، يعتمد التقرير مقاربة ترتكز على 10 مؤشرات مبوبة في 4 ركائز، تسمح بترتيب عينة من البلدان حسب درجة حرية الاقتصاد ومدى حياد الدولة في المعاملات الاقتصادية.

	الركيزة	المؤشرات المكونة لها
I.	دور القانون	1. حقوق الملكية 2. التحرر من الرشوة والفساد
II.	مجالات تدخل الدولة	3. الحرية الجبائية 4. الإنفاق الحكومي
III.	نجاعة الإطار التنظيمي والمؤسساتي	5. حرية الأعمال 6. الحرية النقدية 7. سوق الشغل
IV.	انفتاح السوق	8. حرية التجارة 9. حرية الاستثمار 10. الحرية المالية

تتمثل طريقة الاحتساب في إسناد أعداد تتراوح بين 0 اقل حرية و100 أكثر حرية لكل مؤشر أما المؤشر العام للحرية الاقتصادية فهو المعدل لمختلف المؤشرات العشرة.

النتائج على مستوى العالم :

على المستوى العالمي شهد المعدل العام لمؤشر الحرية الاقتصادية سنة 2016 ارتفاعا بـ0.3 نقطة ليصل إلى حدود 60.7.(مقابل 60.4 سنة 2015) و بلغ المستوى الأقصى إلى حدود 88.6 مقابل 89.7 والمستوى الأدنى الذي بلغ 29.8 مقابل 29.6 سنة 2015 دون اعتبار كوريا الشمالية التي بقيت في نفس المستوى بـ 2.3 نقطة

وخلال 2016 تمكنت خمسة بلدان وهي (هونج كونج وسنغافورة ونيوزيلندا وسويسرا وأستراليا) من الحصول علي صفة بلدان متحررة اقتصاديا اذ يفوق مؤشر الحرية الاقتصادية فيها 80 بالمائة كما تحصلت 33 دولة علي مؤشر حرية يتراوح مابين 70 و 80 بالمائة وتعتبر نسبيا حرة ويتمتع الأفراد والشركات الخاصة في كلتي المجموعتين بمجال من الحرية الاقتصادية مما يمكنهم من استغلال الفرص والسعي الى تحقيق المزيد من الازدهار

ويبقي مؤشر الحرية للجزء الاكبر من الدول (116) يتراوح ما بين 50 و 70 حيث أن 54 منها ذات مؤشر ما بين 60 -70 و تعتبر حرة نسبيا و 62 منها هي في الغالب غير حرة ويكون مؤشرها ما بين 50 -60 و أما الأربعة وعشرون بلدا المتبقية فهي منغلقة مع مؤشر أقل من 50

أما بالنسبة للترتيب فقد واصلت بلدان آسيا المحافظة على الريادة في مجال الانفتاح الاقتصادي حيث تواصل احتلال هونغ كونغ وسنغافورة للمركزين الأول والثاني تباعا.

ترتيب العشرة بلدان الأوائل سنتي 2015 و2016

البلدان	الترتيب	العدد	الترتيب	العدد
	2015		2016	
هونغ كهونغ	1	89.6	1	88.6
سنغافورة	2	89.4	2	87.8
زيلندا الجديدة	3	82.1	3	81.6
سويسرا	5	80.5	4	81
استراليا	4	81.4	5	80.3
كندا	6	79.1	6	78
الشيلي	7	78.5	7	77.7
إيرلندا	9	76.6	8	77.3
أستونيا	8	77,8	9	77.2
المملكة المتحدة	13	75.8	10	76.4

وبالإضافة إلى الترتيب وتصنيف البلدان حسب درجة الحرية فقد تطرق التقرير إلى أهمية الانفتاح وتأثيره الإيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال معامل الارتباط بين درجة الحرية الاقتصادية ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 0.61.

وبين التقرير ارتباط الحرية الاقتصادية بجودة الحياة من صحة وأمن حيث يصل عامل الارتباط بين مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر التنمية البشرية 0.71 أي كلما ارتفع مؤشر الحرية كلما كانت الحياة أكثر جودة .

وتعرض التقرير إلى أهمية الحرية الاقتصادية ومدى ارتباطها بالقدرة على الابتكار وديناميكية الأعمال حيث بلغ مؤشري الارتباط سنة 2016 الى 0.76 و0.74 تباعا أي أنه بقدر ما توفر مزيد من الحرية الاقتصادية قدر ما يفسح المجال أمام رجال الأعمال للاستثمار والخلق والإبداع.

وكذلك أشار التقرير إلى ارتفاع نسبة الفقر في البلدان الأقل انفتاحا مقارنة بالبلدان المنفتحة حيث يصل معدل نسبة الفقر في البلدان الأكثر انفتاحا 0.07 فقط بينما تفوق هذه النسبة 0.22 في البلدان الأقل انفتاحا أو المنغلقة. (وذلك حسب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للأمم المتحدة " United Nation Multidimensional poverty index").

كما أشار التقرير إلى أن زيادة تدخل الدولة من حيث المصاريف يؤثر سلبا على مستوى الحرية الاقتصادية وعلى نسق النمو معللا ذلك بالعلاقة السلبية بين مستوى إنفاق الحكومة ونمو الناتج المحلي. إلا أن هذه النتيجة تبقى محل نقاش نظرا لجدلية العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو حيث بإمكان إنفاق الدولة في البنية الأساسية والتربية وتكوين رأس المال البشري أن يكون دافعا لنسق النمو كما بينته بعض الأدبيات في مجال التنمية الاقتصادية (la croissance endogène).

نتائج تونس :

على المستوى الجملي :

مازال مستوى الحرية الاقتصادية لتونس الذي بلغ 57.6 سنة 2016 مقابل 57.7 سنة 2015 أدنى من المعدل العالمي(60.7) و معدل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (62.6) وواصلت تونس تسجيل تراجع في الترتيب اذ مرت من المركز107 سنة 2015 إلى المركز 114. سنة 2016

ترتيب تونس مقارنة بعينة من البلدان المزاحمة حسب الحرية الاقتصادية

	2015	2016
استونيا	8	9
قبرص	45	42
ليتوانيا	15	13
تشيكيا	24	21
المجر	54	58
لتفيا	37	36
بلغاريا	55	60
رومانيا	57	61
بولونيا	42	39
سلوفينيا	88	90
تركيا	70	79
المغرب	89	85
تونس	107	114
مصر	124	125
اندونيسيا	105	99
باكستان	121	126
الهند	128	123
الصين	139	144

على مستوى المكونات الفرعية :

سجلت تونس نتائج مرضية على مستوى المكونات الفرعية للمؤشر حيث شهدت تحسنا على مستوى 5 مؤشرات وتراجعا في مؤشرين واستقرارا في مؤشرين.

المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية

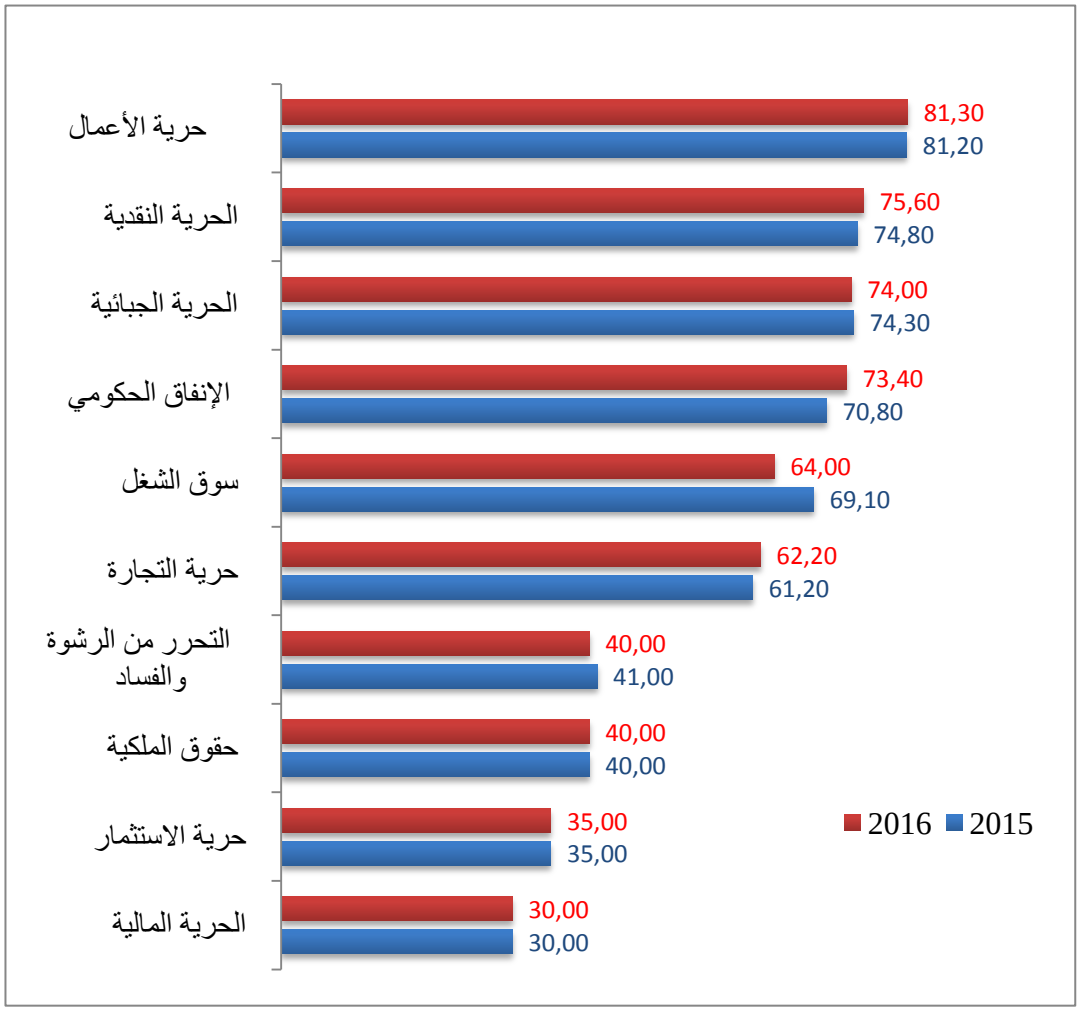

ومقارنة بالمستوى العالمي تعتبر النتائج متواضعة نسبيا حيث تحصلت تونس على علامات حرية اقل من المعدل العالمي في ستة مؤشرات من ضمن العشرة المعتمدة وذلك في كل من حرية التجارة وحرية الاستثمار والحرية المالية وحقوق الملكية والحرية الجبائية و التحرر من الرشوة والفساد و هي تعتبر من ضمن الحريات الضرورية لتحسين وضع الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي.

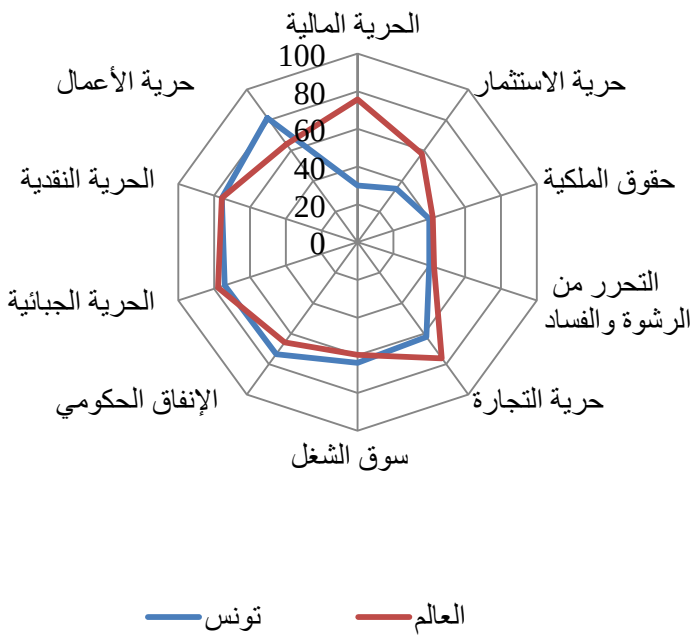

وبالنسبة للعوامل التي سجلت فيها تونس علامات حرية أعلى من المعدل العالمي فهي تعد من المجالات الأساسية مثل الإنفاق الحكومي وحرية الأعمال وسوق الشغل التي تتعلق بالأطر القانونية وتبقى في اغلب الأحيان بعيدة عن الواقع وبالتالي مادامت هذه المكاسب قد تم تحقيقها فمن الواجب الحفاظ عليها وتدعيمها عمليا حتى تأتي أكلها وتحقق النتائج المرجوة منها.